



## البحث عن دعم التكنوقراط

مفاجأة سياسية من العيار الثقيل، تعيين امانويل ماكرو وزيرا للاقتصاد، لم يسبق له أن كان نائبا برلمانيا ولا مستشارا بلديا، ولا عضوا في الحزب الاشتراكي، رجل قادم من عالم البنوك، كان مكلفا بالملفات المالية والاستثمارية ببنك روتشيلد، التعيين جاء مفاجئا للحزب الذي اضطر كتابته الأول إلى التصريح لمجلة "نوفيل ابسرفاتور" أن امانويل ماكرو ليس اشتراكيا جواب الوزير الشاب لم يتأخر عندما قال أن الشباب الفرنسي يجب أن يحلم ليصبح غنيا ماليا، ردة فعل قيادة الحزب الاشتراكي، كان هو القول بأن مستقبل الشباب ليس هو المال وحده، بل المجتمع محتاج إلى القيم والقناعات، خارج هذا النقاش السياسي، الوزير ماكرو كان

ولا يزال حتى اليوم من ورائه شخصية مؤثرة وفاعلة في أوساط الحزب الاشتراكي، إنه جاك أطالي الذي تنبأ بأن ماكرو سيصبح يوما ما رئيسا للجمهورية، لقد اشتغل بجانبه سنة 2007 عندما كلفه الرئيس ساركوزي بالبحث عن فرص لتحقيق نمو اقتصادي، أطالي كان رئيس اللجنة الاستشارية وماركرو مقررا لها، قناعة أطالي وماركرو تنطلق من أن فرنسا تعيش رهينة اختناقات هيكلية، تمت صياغة مشروع ضخم يضم 316 مقترحا، مجرد ما أعلن عنه تحركت آلة المصالح المسيطرة على التنظيمات النقابية والمهنية مهددة بالنزول إلى الشارع، البرلمان هو الآخر اعتبر نفسه متجاوزا باعتباره المؤسسة الدستورية التي يجب أن تقترح وتناقش مشاريع القوانين والإصلاحات، تراجع ساركوزي كما تراجع من قبله زعماء حاولوا إصلاح فرنسا، خوفهم من تحرك الشارع جعلهم مضطرين إلى التخلي عن الإصلاحات الضرورية، إنها نقطة الضعف يشترك فيها جل صناعات القرار بباريس .

ماكرو يرى أن المكتسبات التي تمول بالديون ليست مكتسبات حقيقية، بل هي نوع من إنقاذ كاهل الأجيال المقبلة مما يشكل خطرا على مستقبل الجمهورية، استغل ماكرو أخطاء الآخرين، مستعملا بيداغوجية القرب مع البرلمانيين،

ومعتمدا على تقنيات الشرح والتفسير، لم تكن له تجربة ومعرفة بثقافة الجلسات العمومية البرلمانية التي تدخل في إطار لعبة المسرح الواقعي في السياسة الفرنسية، مادام أنها متلفزة فهي وسيلة للتواصل مع الرأي العام، لذلك واجه رد فعل بونوا أمون الوزير الاشتراكي والمرشح اليساري الحالي الذي فضل الاستقالة من منصب وزير التعليم، متجاوزا مع التوجه اليساري المنتشد داخل الحزب الاشتراكي، طالب أمون من ماكرو بتعويضات خاصة عن العمل يوم الأحد، اعتبرها وزير الاقتصاد من اختصاص النقابات التي لها القدرة والخبرة على التفاوض، هدد أمون بعدم التصويت على القوانين والإصلاحات المعروضة على البرلمان، رد فعل مفهوم في تلك اللحظة مادام أن مؤتمر الحزب كان على الأبواب، خوفا من سقوط المشروع الإصلاحي فضل الرئيس هولند مع وزيره الأول استعمال السلطة الدستورية للجهاز التنفيذي أي الفصل 49-3، وبذلك اعتبر المراقبون أن هولند فقد أغلبيته البرلمانية ولم تعد له سلطة سياسية على الحزب. هولند لم يستطع التخلص من عقلية الكاتب الأول للحزب الاشتراكي، المسؤولية التي كانت تسمح له بالجمع بين الشيء ونقيضه عكس المسؤولية الرئاسية، تحول من المرشح الأكثر ثقة عند الفرنسيين سنة 2012، إلى رئيس جمهورية يثير خوفا وقلقا على مصير مؤسسات الجمهورية الخامسة التي استطاعت الصمود في وجه كل الأزمات السياسية القوية، ألم يقل الراحل الجنرال دوغول بعد إقرار دستور 1958 أن مؤسسة الرئيس في الجمهورية الخامسة هي السد المنيع لمواجهة الانهيار السياسي. في بداية حكمه هولند واجهته أسئلة جوهرية صعبة، مما أدى إلى تصدعات داخل أغلبيته اليسارية، من بين هذه الأسئلة المعقدة نجد:

1 - عدم القدرة على حل إشكالية العلاقة الصعبة مع الجارة ألمانيا التي تحولت بفضل صلايتها الاقتصادية إلى مرجعية قادرة على فرض اختياراتها على دول الاتحاد الأوروبي بما فيها فرنسا.

2 - مشروع الإصلاح الاقتصادي الذي أعطى للمقاومة الفرنسية دورا محوريا اعتبره جزء من اليسار دعما للباطرونا على حساب الطبقات الوسطى المرتبطة تاريخيا بالحزب الاشتراكي، اختياراته هذه جاءت معاكسة لخطابه الشهير إبان الحملة الانتخابية عندما صرح أنه يرفض سيطرة المال على السياسة.

3 - ثقافته الاقتصادية متينة لكنها تبقى حسب بعض المراقبين حبيسة أطروحات الثمانينات، لم يثاق بالعملة التي زعزت كيان الاقتصاد العالمي، سبب ذلك حسب باسكال لامي، هو أن الرئيس هولند ظل مقيدا بالتنظيم الحزبي لمدة طويلة، لم يسافر كثيرا، وبالتالي لم يستطع التعرف على تجارب أخرى، أو اكتشاف تعقيدات وتحديات مرت منها دول عديدة.

4 - اختيار عدم قول الحقيقة منذ البداية، هل هو مرتبط بغياب المشروع، جاك أطالي عبر مرارا أن جل رؤساء الجمهورية الخامسة لا يتوفرون على مشروع للحكم. هولند يبرر ذلك بأن الرئيس المنتخب بالاقتراع المباشر من طرف الشعب، لا يمكن أن يتحول إلى عدو لنفس الشعب الذي اختاره رئيسا للجمهورية.

